E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/TRANS/2001/IG.1/6
9 January 2001
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

2001 JAN

LIBRARY & DOCUMENT SECTION

لجنة النقل
الدورة الثانية
بيروت، ٦-٧ شباط/فبراير ٢٠٠١

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥

01-0060

تمهيد

اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة الخطة المتوسطة الأجل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ (الوثيقة A/55/6(Prog.18)، المؤرخة ٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٠)[١]. وفيما يلي النص المعتمد للخطة، مع التركيز على البرنامج الفرعي ٤: "تنسيق السياسات القطاعية ومواءمة قواعد ومعايير التنمية المستدامة في سياق التغيرات العالمية"، المتضمن أنشطة قسم النقل، وهي معروضة على الدورة الثانية للجنة النقل للإحاطة والمتابعة.

الاتجاه العام

"١٨-١ يتمثل الاتجاه العام للبرنامج في العمل من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنصفة وتشجيع التعاون الإقليمي وتدعيم قدرة المنطقة على التكيف مع تبعات العولمة. ويستمد توجه البرنامج من قرارات الجمعية العامة ومن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي حدد، في قراره ١٨١٨ (د-٥٥) المؤرخ ٩ آب/أغسطس ١٩٧٣، اختصاصات اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، ثم عدل في قراره ١٩٨٥/٦٩ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليو ١٩٨٥، من هذه الاختصاصات لإبراز البعد الاجتماعي لمهام اللجنة، وغير في الوقت نفسه اسمها إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لكي يعكس هذا التغيير. وثمة مزيد من التوجه، فيما يتعلق بالبرنامج، مستمد من قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ولا سيما القرار ٢٢٠ (د-٢٠) بشأن اعتماد الدول الأعضاء في اللجنة لإعلان بيروت المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٩، بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء اللجنة. وتضمن إعلان بيروت رؤية لدور اللجنة ومهامها في القرن الحادي والعشرين، واستهدف تعزيز دورها على الصعيد الإقليمي، تمشيا مع الجهود التي يبذلها الأمين العام لتنشيط أداء الأمم المتحدة وهي على أعتاب الألفية الثالثة. وقد أوكلت إلى اللجنة المسؤولية الموضوعية للبرنامج.

١٨-٢ وتتمحور الاستراتيجية الشاملة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حول خمسة برامج فرعية مترابطة ومتكاملة. وتقوم الاستراتيجية على وضع برامج وآليات وحلول إقليمية للتواصل مع المسائل والمشاكل العالمية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، من أجل مساعدة أعضاء اللجنة على تحقيق الاندماج المتوازن في الاقتصاد العالمي. وأحد أهداف البرنامج هو تشجيع اعتماد المبادئ والمعايير والاتجاهات العالمية والتكيف معها دون الإضرار بمصالح المنطقة وخصائصها المميزة. ومن أهدافه الأخرى الدعوة إلى إيجاد بيئة مؤاتية تحفز على تحقيق التنمية المستدامة بعناصرها الثلاثة المترابطة والمتكاملة وهي: التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة. وفي هذا الإطار، تولى مسألة مراعاة منظور النوع الاجتماعي اهتماماً خاصاً. وتندرج مراعاة هذا المنظور في التركيب الأساسي لكل البرامج الفرعية الخمسة للجنة باعتباره عنصرا من عناصرها الرئيسية المتعددة الاختصاصات. وهو أيضا عنصر موضوعي متمم للحق في التنمية، مترسخ في العمل الذي تقوم به اللجنة، ويشكل ركنا أساسيا من أركان ولايتها المتمثلة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة.

---

(١) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، البند ١٢٠ من القائمة الأولية. تخطيط البرامج، الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، البرنامج ١٨: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا (A/55/6(Porg.18 ، ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٨.

١٨-٣ ويشمل تنفيذ الاستراتيجية الشاملة ما يلي:

(أ) تسهيل وضع استراتيجيات جديدة للتنمية مختصة بالمنطقة، تقوم على التقليل من الاعتماد المكثف على عائدات النفط من خلال تنويع النواتج وحشد المدخرات الإقليمية وجذب المناسب من الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق مواصلة اللجنة القيام بدورها كحفاز إقليمي، وكمنتدى نشط للحوار من أجل تبادل التجارب والتوصل إلى توافق في الآراء واتخاذ مواقف مشتركة؛

(ب) تنمية اهتمام الدول الأعضاء بمزايا التعاون والتنسيق الإقليميين في رسم السياسات العملية ووضع المعايير والأنظمة وسن التشريعات المشتركة بشأن المسائل الإقليمية، ومنها ندرة المياه، ومصادر الطاقة المتجددة، وحماية البيئة، والتجارة داخل المنطقة، والمفاوضات التي ستُجرى في المستقبل برعاية منظمة التجارة العالمية، ونقل التكنولوجيا وشبكات المعلومات؛

(ج) زيادة وعي الدول الأعضاء في اللجنة لحقوقها وواجباتها في إطار التحرير المتعدد الأطراف للتجارة في السلع والخدمات واتفاقات الشراكة، وللأهمية الحيوية التي يمثّلها الاندماج الإقليمي ودون الإقليمي لمستقبل المنطقة؛

(د) مساعدة الدول الأعضاء في تحديد الأولويات الإقليمية وإقامة آليات فعالة للتنسيق الإقليمي وتدعيم الآليات القائمة وتبسيط الأنشطة ذات الاهتمام المشترك، والقيام في الوقت نفسه بتدعيم التعاون مع سائر المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بالعمل كقاعدة انطلاق، وجهة وصل، ومركز تنسيق لمنظمات الأمم المتحدة التي تضطلع بولايات إقليمية؛

(هـ) إدماج المسائل المتعددة التخصصات في المجالات الموضوعية للبرنامج، ولا سيما مراعاة منظور النوع الاجتماعي وبناء القدرات البشرية والمؤسسية، والحق في التنمية، والقضاء على الفقر، والبيئة، ونقل التكنولوجيا وتطوير وتعميم البيانات والمعلومات؛

(و) تدعيم الدور الذي تقوم به اللجنة كمصدر رئيسي للبيانات الإحصائية ونظم وشبكات المعلومات المحدّثة والموثوقة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، والعمل في الوقت نفسه على تشجيع الطلب، ولا سيما من جانب قطاع الأعمال، بزيادة الوعي للأهمية المتزايدة للمعلومات باعتبارها أقوى أداة تحليلية لتعزيز أنشطة الأعمال؛

(ز) تقديم الدعم المتواصل إلى البلد العضو الأقل نمواً (اليمن) وبلدان أخرى ذات احتياجات خاصة.

١٨-٤ وفي سياق اضطلاع اللجنة بولاياتها، أبقت، وستستمر في الإبقاء، على ترتيبات للتعاون مع الدول الأعضاء وحشد من المنظمات الإقليمية التابعة وغير التابعة للأمم المتحدة، وأبرزها جامعة الدول العربية، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، واللجان الإقليمية الأخرى، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومؤسسات بريتون وودز.

البرنامج الفرعي ٤

تنسيق السياسات القطاعية ومواءمة قواعد ومعايير التنمية المستدامة في سياق التغيرات العالمية

الهدف

١٨-٢٠ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو التأثير إيجابيا على التنمية المستدامة عن طريق تنسيق السياسات القطاعية ومواءمة القواعد والمعايير القطاعية داخل المنطقة لتحقيق التوافق مع المتطلبات الدولية، مما يعزز قابلية السلع والخدمات للمنافسة.

الاستراتيجية

١٨-٢١ تشهد المنطقة الخاضعة لولاية اللجنة تقلبات مستمرة في سوق النفط، مما يجعل تنمية القطاعات غير النفطية السبيل الوحيد لتحقيق التنويع في الناتج وإيجاد مصادر جديدة للدخل. كما ان الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والاندماج في التكتلات الإقليمية ودون الإقليمية والمساهمة في اتفاقات الشراكة يتطلبان تحقيق قابلية المنتجات للمنافسة عن طريق تطبيق التكنولوجيات المتقدمة وتحديث خدمات دعم الإنتاج، ولا سيما في قطاعي **النقل** والاتصالات، والتقيد بالمعايير والأنظمة المعترف بها دوليا. وهذه المتطلبات أساسية للاستفادة من الفرص التي يوفرها نظام التجارة الحرة. وتستدعي ضرورة الامتثال للولايات الدولية المتعلقة ببعض المسائل الناشئة عن زيادة الالتزام بإدماج الحق في التنمية والقضاء على الفقر ومراعاة منظور النوع الاجتماعي وحماية البيئة في عملية تخطيط السياسات القطاعية وتنفيذها.

١٨-٢٢ وسيقدم الدعم إلى الدول الأعضاء لرسم سياسات قطاعية منسقة ومواءمة القواعد والمعايير والأنظمة لإيجاد صناعات زراعية وصناعات تحويلية موجهة نحو التصدير تتوافق مع متطلبات نظام التجارة الحرة. وستحدد التدابير، بما فيها الابتكارات التكنولوجية، اللازمة لتيسير تطوير القدرات من أجل تعزيز الإنتاجية وزيادة قابلية المنتجات للمنافسة وكفالة توافقها البيئي. وستقدم المشورة إلى الدول الأعضاء بشأن تيسير عمليات **النقل** والاتصالات التي تجري على الصعيد القطري، وفي داخل المنطقة وبين المناطق **لدعم التدفق العملي للسلع وحركة الأشخاص**، وإدماج الأسواق على الصعيدين الوطني والإقليمي. وسيزاد وعي الحكومات والقطاع الخاص لضرورة ترشيد استخدام الموارد النادرة، ولا سيما الأرض والمياه، في الإنتاج القطاعي والأنشطة الاستثمارية. كما سيزاد وعي الدول الأعضاء في اللجنة لأهمية التصدي للجانب الاجتماعي للتنمية القطاعية عن طريق تحديد أنشطة الإنتاج و**النقل** والاتصالات التي تعود بالنفع على فئات المجتمع المحرومة، ولا سيما النساء، وتساعد على سد الفجوة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية.

الإنجازات المتوقعة

١٨-٢٣ تشمل الإنجازات المتوقعة ما يلي: (أ) زيادة **تيسير التدفقات المادية** وتدفقات المعلومات **عبر الحدود** بين الدول الأعضاء؛ (ب) زيادة القابلية للتنافس عن طريق دعم بناء القدرات في القطاعات الإنتاجية المعنية؛ (ج) تدعيم الإنتاجية القطاعية عن طريق زيادة اتخاذ الدول الأعضاء لتدابير غير مضرة بالبيئة

وتحسين الصلات بين التكنولوجيا والتنمية القطاعية؛ (د) تحقيق الاندماج بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية مع مراعاة التفاعل الضروري بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى.

مؤشرات الإنجاز

١٨-٢٤ تشمل مؤشرات الإنجاز ما يلي: (أ) عدد الدول الأعضاء التي تعتمد أنظمة ذات نوعية محسنة **وتقيم شبكات وبنية تحتية**؛ (ب) **تضاؤل عدد الحواجز التقنية عبر الحدود**؛ (ج) ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تعتمد الصكوك القانونية الملائمة لضمان القابلية للمنافسة؛ (د) عدد المؤسسات التي تستوفي المواصفتين القياسيتين ٩٠٠٠ و ١٤٠٠٠ للمنظمة الدولية للمواصفات القياسية والمعايير الدولية الأخرى، ومدى المساعدة المقدمة لاكتساب المهارات التكنولوجية المطلوبة؛ (هـ) مدى قيام الدول الأعضاء بتحديد الخيارات غير المضرة بالبيئة واستخدامها في التنمية القطاعية والاستخدام المتزايد للتكنولوجيا لتعزيز التنمية القطاعية؛ (و) عدد البلدان التي تعتمد سياسات لضمان سبل الرزق المستدام في المناطق الريفية".